

سرقة بالزي الرسمي

نهب الجنود وعناصر الشرطة الاسرائيليين
لأموال الفلسطينيين وممتلكاتهم في
الضفة الغربية



آب/ أغسطس 2025

سرقة بالزي الرسمي

نهب الجنود وعناصر الشرطة الاسرائيليين لأموال
الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية



ييش دين
آب/ أغسطس 2025

بُحث وتأليف: دان أويين

تحرير: يوناتان كانونيتش، زيف شتاهل

استشارة قانونية: المحامية روني بيلي، المحامي ميخائيل سفارد

تنقيح بالعبرية: نوعا كوهين

ترجمة إلى العربية وتنقيح: شاهين نصار

تصميم جرافيك: ستوديو يهودا دري

متطوعو ييش دين: د. يهوديت إلكانا، مايا بيلي، أسنات بن شاحر، حنة بيرج، المحامية د. أسنات بارتور، حنة جوتليب، روني جلبوع، تامي غروس، دينا هيخت، يورام زئيفي، رحيلا حيوت، سارة توليدانو، دانيئيل كوهين، بنتسي لأور، سارة مارليس، أرييه مجال، إيدي ساعر، داليا عميت، نيفا عنبار، نافا بولاك، نعمة باتينكين، أمير بيننسكي، تاليا بيكر باربو، روث كدار، عيدنا كالدور، د. يوئيل كالماس، عيديت شليزنجر، إيلانا ماكي شابيرا، د. تسفيا شابيرا.

الفريق المهني: يهوديت أفيدور، دان أويين، ياهاف إيريز، المحامي شلومي زخاريا، ريما حواش، دانيا كوهين، نوعا كوهين، شيرا ليفني، المحامي ميخائيل سفارد، فراس علمي، المحامية روني بيلي، المحامي ليؤور تسور، منير قدوس، تماري كادمان، المحامية فاديا القواسمي، يوناتان كانونيتش، المحامية جمانة شداد، زيف شتاهل.

تم دعم نشاط ييش دين في عام 2025 من قبل:

AECID (Spanish Development Corporation), ACP, CAFOD- The Catholic Agency for Overseas Development, The European Union, The Foundation for Middle East Peace (FMEP), MAJALAT II, Misereor (German Catholic Bishops' Organisation), The Norwegian Refugee Council (NRC), The New Israel Fund (NIF), Pro Victimis, The Royal Norwegian Embassy, The Rockefeller Brothers Fund (RBF), and the United Nations Development Programme (UNDP).

صورة الغلاف: جنود في التواني، الضفة الغربية، آب/ أغسطس 2024. تصوير: عومر عيران فاردي، أكتيفستيلس. لا علاقة بين الأشخاص في الصورة وما ورد بالتقرير.

ييش دين هي منظمة يأتي تمويلها الرئيسي من كيانات سياسية أجنبية. قائمة المتبرعين لنا تتوفر بالتفصيل في موقع مسجل الجمعيات وعبر موقعنا الإلكتروني. نفخر بتمويلنا من قبل دول تعتقد مثلنا أن الاحتلال ليس مسألة إسرائيلية داخلية وتتبرع لأجل النهوض بحقوق الإنسان.

مقدمة

على وقع القتل والدمار الذي يفوق العقل والذي تفتعله إسرائيل في قطاع غزة، جعلت قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنون واقع الحياة لا يطاق للفلسطينيين في الضفة الغربية أيضًا. منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، قام الجيش بعزل بلدات فلسطينية بالقوة عن الطرق الرئيسية ومنعها من إمكانية الوصول إلى أراضيها الزراعية، بينما يقوم المستوطنون، بدعم وحماية الجنود، بتهجير عشرات المجتمعات الفلسطينية قسراً¹ في الوقت نفسه، يعاني سكان الضفة الغربية يوميًا من الاقتحامات العسكرية إلى منازلهم، ومن التوقيف والتأخير عند الحواجز، والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من روتين الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين.

تلقى باحثو ييش دين على مدار العشرين شهرًا الماضية عشرات التوجهات من قبل فلسطينيين من سكان الضفة الغربية، للتبليغ عن قيام جنود أو عناصر شرطة إسرائيليين بسرقة أموال نقدًا وممتلكات ثمينة منهم أثناء الاقتحامات العسكرية إلى المنازل أو عمليات التفتيش عند الحواجز. حتى أوائل تموز/ يوليو 2025، ساعدت المنظمة في تقديم الشكاوى في أعقاب 23 حالة من هذا النوع خلال الفترة المذكورة، والتي يشتبه فيها بعمليات نهب. لا تزال ملفات التحقيق هذه قيد مراحل مختلفة من الفحص من قبل المدعي العام العسكري أو الشرطة العسكرية المحققة (ميتساح).

يتناول التقرير "سرقة بالزي الرسمي" جريمة النهب المقتربة في الضفة الغربية. النهب هو قيام أصحاب السلطة بسرقة الممتلكات لاستخداماتهم الشخصية. تحدث جريمة النهب عندما يقوم الجنود أو ضباط الشرطة بسرقة ممتلكات قيّمة أو أموال نقدية ونقلها إلى ملكيتهم الخاصة، مستغلين سلطتهم وسطوتهم وصلاحياتهم. النهب جريمة حرب – عمل غير قانوني، عنيف، وتعسفي؛ يحدث دون أي توثيق أو موافقة أو مبرر أمني؛ ويتعارض مع تعليمات الجيش نفسه والتزامات دولة إسرائيل بموجب القانون الدولي².

تجدر الإشارة إلى أن النهب كجريمة حرب يجري بموازاة انتهاج إسرائيل لممارسات مؤسسة تتمثل في مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية من خلال القوانين والأحكام والأوامر؛ كما يشكل بعضها جرائم حرب وانتهاكات لأحكام القانون الدولي³. علاوة على ذلك، يسمح القانون الإسرائيلي والأوامر العسكرية للجنود وضباط الشرطة بمصادرة ممتلكات وأموال الفلسطينيين بحجج وذرائع أمنية مختلفة، حتى من دون تحقيق أو اجراء قضائي. تثير مصادرة الأراضي والمصادرة القانونية والرسمية المزعومة للممتلكات أسئلة صعبة وجديرة بالمعانة والمراجعة والنقض بحد ذاتها، إلا أن التقرير التالي يتناول جريمة النهب، وهي ظاهرة مختلفة، وإن كانت قريبة.

1 ييش دين، عائلة رهن الحجز - تقييدات الحركة التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، حالة آل أبو عواد (تشرين الثاني/ نوفمبر 2024)؛ ييش دين، مجتمعات مهجرة، أناس منسيون: النقل القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية بإيادٍ إسرائيلية (آذار/ مارس 2025).

2 اتفاقية جنيف الرابعة (1949)، المادة 33.

3 ييش دين، مسار النهب - حالة البؤرة الاستيطانية عدي عاد (شباط/ فبراير 2013)؛ ييش دين، محكمة العدل العليا بخدمة السيادة اليهودية - شرعية البؤرة الاستيطانية غير القانونية "متسبيه كراميم" (كانون الأول/ ديسمبر 2022)

تتم مُداهمات منازل الفلسطينيين والتفتيش على الحواجز بذرائع قانونية مزعومة، تستند إلى احتياجات أمنية تحدها دولة إسرائيل. من الناحية العملية، فإن أعمال السيطرة العسكرية العنيفة هذه التي تنتهك الحيز الخاص للسكان الفلسطينيين، تبلور الإطار الذي يمكن من إساءة استخدام السلطة واقتراف عمليات النهب. تُظهر الشهادات التي جمعتها منظمة "ييش دين" نمطاً متكرراً: أثناء المُداهمات الليلية للمنازل أو خلال التفتيش على الحواجز، وأحياناً باستخدام العنف الشديد وتحت طائلة التهديد، تأخذ قوات الأمن الإسرائيلية معها مبالغ مالية، كبيره أحياناً، ومجوهرات، وممتلكات ثمينة دون ترك أي مرجع قانوني أو وثائق رسمية تبرر سلب هذه الممتلكات. وقد أشار المتوجهون إلى "ييش دين" بأكثر من مناسبة، أنه في تلك الليلة، اقتحم الجنود منازل جيرانهم أيضاً وأخذوا منها أيضاً ممتلكات أو أموال بنفس الطريقة.

ظاهرة النهب قائمة منذ سنوات عديدة وتقوم "ييش دين" بمتابعتها وتوثيقها طوال عقدين. إلا أنه يبدو أن الأونة الأخيرة تشهد تصعيداً حاداً وتطبيعاً مع الظاهرة، بالأساس على خلفية السيطرة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة. تشير الحالات الكثيرة التي وصلت "ييش دين" والقاسم المشترك بينها إلى احتمال أن يكون تطبيع مثل هذه الأعمال في قطاع غزة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 قد توسع إلى الضفة الغربية، على غرار الممارسات الأخرى التي استنسخت من قطاع غزة إلى الضفة الغربية مؤخراً.⁴

يقدم التقرير أدلة مباشرة على خمس حالات اشتباه بسرقة قوات الأمن الإسرائيلية لممتلكات الفلسطينيين بين عامي 2022 و2024. يسعى هذا التقرير، الذي يتناول جريمة النهب في الضفة الغربية، إلى تقديم لمحة عن واقع حياة العديد من الفلسطينيين الذين تُركت منازلهم وممتلكاتهم الخاصة وحقوقهم عرضة للأذى بأيدي قوات الأمن الإسرائيلية. من أجل عدم الإضرار بالإجراءات القانونية، فإن الحالات التي وقع عليها الاختيار لنشرها وتضمينها في التقرير ليست في إطار إجراءات قضائية جارية. جدير بالذكر، أنه في كثير من الحالات، تنازل ضحايا الجريمة عن حقهم في تقديم شكوى، بسبب عدم الثقة في نظام إنفاذ القانون العسكري وقدرته على تحقيق العدالة لهم، أو خوفاً من أن تعود الشكوى بمزيد من الضرر عليهم.

4 بتسيلم، عقيدة غزة: الضفة الغربية تحت النار (آذار/ مارس 2025).

روتين النهب

منذ عام 1967، سيطرت إسرائيل على الضفة الغربية من خلال نظام احتلال عسكري يستمد صلاحياته وسلطته من أحكام القانون الدولي. تلتزم إسرائيل بحماية حقوق الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال، المُعرّفين كمدينين محميين⁵ في الممارسة العملية، تنتهك إسرائيل بشكل منهجي التزاماتها كقوة احتلالية، وتنتهك انتهاكاً خيماً ومتواصلاً للحقوق الأساسية للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت حكمها.

على الرغم من أنه من المفترض أن يكون الاحتلال وضعاً مؤقتاً، إلا أن هذا هو العقد السادس الذي تعمل فيه إسرائيل على تعزيز سيطرتها على الضفة الغربية من خلال سياسة التغيير الديموغرافي؛ وضم الضفة الغربية إلى إسرائيل؛ والفصل القانوني والجسدي والفعلي بين الفلسطينيين والمستوطنين. تحدث ظاهرة النهب، كما هو موثق في هذا التقرير، في إطار نظام السيطرة العنيفة والتمييزية على السكان الفلسطينيين العزل، إطار يحمل سمات مميزة للنظام الاستعماري والفصل العنصري والتي تتعارض مع أحكام القانون الدولي⁶.

وفقاً لأحكام القانون الدولي، يشكل النهب جريمة حرب. إن حظر النهب منصوص في عدة اتفاقيات، بينها اتفاقية لاهاي واتفاقية جنيف ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وينطبق على جميع النزاعات المسلحة، بما في ذلك حالات الاحتلال⁷. تجدر الإشارة إلى أن مبدأ مسؤولية القيادة، المنصوص عليه في القانون الدولي، ينص على أن القادة يتحملون المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب التي يرتكبها مرؤوسوهم، بما في ذلك جرائم النهب، إذا لم يتحركوا أو يتخذوا الخطوات اللازمة لمنع تنفيذها أو ضمان تحقيق فعال بأثر رجعي⁸. على الرغم من أن هذا المبدأ معروف جيداً في القانون الدولي، إلا أن القانون الجنائي الإسرائيلي لا يعترف بمسؤولية القيادة وإمكانية مقاضاة قائد أو ضابط على جرائم حرب ارتكبها جنوده ومرؤوسوه.

في الجيش الإسرائيلي، تحظر أوامر هيئة الأركان العامة التي تنظم عمليات التحفظ على الممتلكات في الأراضي المحتلة على الجنود وقوات الشرطة العاملة تحت القيادة العسكرية نهب الممتلكات الخاصة. صحيح، أن قانون القضاء العسكري لا يعرّف هذه الجريمة بأنها جريمة حرب، لكنه ينص على عقوبة صارمة بالسجن لعشر سنوات على "أي جندي ينفذ عملية نهب، أو الذي يقتحم منزلاً أو مكاناً آخر بغرض النهب"⁹. كما تنص توجيهات النيابة العامة العسكرية على أن جريمة النهب وخيمة وخطرة بشكل خاص، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لهذه التعليمات، لا تنبع خطورة الجريمة من الانتهاك الخطير لحقوق ضحايا الجريمة، بل بسبب انتهاك "النزاهة، وهو الأخ التواضع" لمبدأ طهارة السلاح¹⁰.

5 اتفاقية جنيف الرابعة (1949)، المواد 27-33، 53.

6 لقراءة مستفيضة: ييش دين، *الوضع القانوني للاحتلال الإسرائيلي: وجهة نظر قانونية* (حزيران/يونيو 2023).

7 اتفاقية لاهاي المنظمة لقوانين الحرب (1907)، المادة 47 من الأحكام المرفقة؛ اتفاقية جنيف الرابعة (1949)، المادة 33 : نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998)، المادة 8.

8 اتفاقية جنيف الرابعة (1949)، المواد 86-87.

9 ييش دين، *ثغرة - جرائم الحرب في القانون الإسرائيلي والأحكام القضائية في المحاكم العسكرية* (تموز/يوليو 2013) : أوامر هيئة الأركان العامة، التحفظ على ممتلكات العدو في الأراضي المحتلة 50.0303 (15 تموز/يوليو 1977)؛ قانون القضاء العسكري (1955)، المادة 74.

10 تعليمات النيابة العامة العسكرية (آخر تحديث: حزيران/يونيو 2023)، المادة 21 من التعليمات رقم 2.08.

على الرغم من موقف الجيش الرسمي الصارم تجاه جرائم النهب وعلى الرغم من الحظر المطلق في القانون الدولي، إلا أن هذه ظاهرة راسخة ترافق النشاط العسكري الإسرائيلي منذ بداياته.¹¹ على مدار العشرين عامًا الماضية، جمعت منظمة "ييش دين" قائمة طويلة من الشهادات والإفادات من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية تصف أعمال النهب التي نفذها جنود عناصر شرطة إسرائيليين. وفي الوقت نفسه، نشرت "تكسر الصمت" العديد من شهادات الجنود الإسرائيليين الذين شهدوا أعمال نهب من قبل رفاقهم، مما يوفّر صورة مرآة للشهادات الفلسطينية.¹²

كما ذكرنا، مع الهجوم الإسرائيلي غير المسبوق على قطاع غزة، أُمست المعاملة الإجرامية لممتلكات الفلسطينيين، التي تشمل أعمال النهب، أوضح وأبرز، بل أنه تم تطبيعها في صفوف قوات الأمن والمجتمع الإسرائيلي. وقد وثق العديد من الجنود أنفسهم وهم يقومون بنهب الممتلكات الخاصة من منازل المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة. بل حتى أنهم يتفاخرون بذلك في منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد عُرض قسم من هذه الممتلكات المسروقة للبيع على مواقع التداول والبيع عبر الإنترنت. بحسب المعلومات المتوفرة لدى "ييش دين"، حتى لحظة كتابة هذه السطور، لم يُحاكم أي من هؤلاء الجنود.¹³

لا يقتصر هذا النمط من تطبيع النهب والاستهتار والإضرار واتلاف الممتلكات الخاصة بالفلسطينيين على قطاع غزة وحده، بل إنه يمتد أيضًا إلى الضفة الغربية. في عدد من الحالات، وثق الجنود الإسرائيليون أنفسهم وهم يتلفون ممتلكات تعود لمليكتها للفلسطينيين في الضفة الغربية. على سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر 2023، نُشر مقطع فيديو صوّره ونشره جنودًا، يوثقهم وهم جالسين داخل منزل في مخيم جنين للاجئين، يدخلون النارجيلة ويضحكون ويأكلون، بينما يجلس مواطنون فلسطينيون، معصوبي الأعين ومقيدي الأيدي، على الأرض بجانبهم.¹⁴ صُوّر الفيديو في منزل محام فلسطيني من سكان المخيم، والذي توجّه إلى "ييش دين" وقال إن الجنود اقتحموا منزله، وقاموا بإتلاف معدات وممتلكات، استخدموا المعدات والبضائع والمونة التي يملكها، وأخذوا معهم في النهاية نظارات شمسية تبلغ قيمتها نحو 400 شيكل وكاميرات حراسة. ساعدته "ييش دين" في تقديم شكوى إلى مكتب المدعي العام العسكري، لكن الأخير قرر عدم فتح تحقيق في لدى الشرطة العسكرية، وأشار إلى قيامه بإحالة الأمر إلى معالجة القيادة فقط.¹⁵

يمكن أيضًا اكتشاف حجم ظاهرة قيام الجنود بالنهب ومدى تطبيعها في صفوفهم من خلال الاستفسارات والتساؤلات التي وجهها جنود متدينون للحاخامات في استشاراتهم حول استفسارات متعلقة بالشريعة العبرية (الهالاخاه) إزاء نهب الممتلكات الفلسطينية. في الإجابة على هذه الاستفسارات، أشار بعض الحاخامات إلى أن "التحفظ على الممتلكات" محظور بموجب كل من القانون العسكري والشريعة اليهودية. من ناحية أخرى، رأى

11 آدم راز، نهب الممتلكات العربية في حرب الاستقلال، دار كرم للنشر، 2020.

12 موقع تكسر الصمت: لقد خرجوا جميعًا مُدججين بالعباب الكمبيوتر والهواتف الخليوية؛ غطي المظليون كل بيت لحم؛ "مرحبًا، نحن بحاجة إلى منزلك، وداعًا".

13 جبيل ليفي، "النهب في غزة هو جزء من عمليات الانتقام"، هآرتس، 20.2.2024؛ أورين زيف، "الجميع يأخذون، القادة يعرفون. جنود يدلون بشهادات عن أعمال النهب في غزة"، سيجا مكوميت، 20.2.2024؛ إيلي باري، "تحت الرادار، في أعماق الشبكة، يبيع المقاتلون الممتلكات المنهوبة من غزة ولبنان"، المكان الأكثر سخونة في الجحيم، 4.3.2025.

14 إلباش بن كيمون، "توثيق: جنود يضحكون مع نارجيلة في جنين، أمام معتقلين مقيدين ومعصوبي الأعين"، Ynet، 17.12.2023.

15 المدعي العام العسكري في رده لبيش دين، إشعار بعدم فتح تحقيق، 7.8.2024.

آخرون أنه في حالات مُعينة، يكون التحفظ على ممتلكات الفلسطينيين مسموحًا بموجب الشريعة اليهودية (الهالاخاه) بل ومرغوبًا فيه - "مهما كان ما أخذه الجنود، يبقى في جيوبهم لأنفسهم، وستأتي عليهم نعمة خير".¹⁶

روتين النهب جارٍ في الضفة الغربية منذ سنوات عديدة، لكن تعدد الشهادات التي تلقتها "ييش دين" يثير الشكوك في أن تطبيع عمل هؤلاء الجنود الاجزامي وتصرفهم كما يحلو لهم في ممتلكات الفلسطينيين وانتهاك حقوقهم، كما يتجلى بتطزف حاد في قطاع غزة، تغلغل في العامين الماضيين، بشكل حتمي تقريبيًا، في الضفة الغربية أيضًا.

"لم ألتق أي مستند يؤكد أنه هناك من أخذ مني أموال نقدًا"

م. هو صاحب مرآب (كراج)، يعيش في ترقوميا مع زوجته وأطفاله الستة. في 19 تشرين الأول/ نوفمبر 2024، قرابة الساعة 11:45 مساءً، أيقظه الضرب الصاخب على باب بيته من غفوته. نهض ليكشف ما يحدث ورأى نحو ثمانية مجندون ومجنّدات، بعضهم ملثمين، عند مدخل منزله. اقتحم الجنود المنزل طارحين الباب. التفت إليه أحد الجنود، الذي عرف نفسه باسم عنان، باللغة العربية وسأل "أين الأسلحة؟"، أجاب م. أنه لا يملك أية أسلحة. أيقظ الجنود زوجته وأطفاله، وحبسوا الأسرة في غرفة واحدة. وطالبوا بإعطائهم بطاقات هوياتهم مع هواتفهم الخليوية. وقال م. لباحثة في "ييش دين": "بعد أن سلمنا الهواتف، هددونا بأنهم إذا وجدوا هاتفًا آخر أثناء الاتفتيش فسوف يقومون بتعطيمه". التقت الجنود صورا له ولزوجته وبدأوا بتفتيش منزلهما. أفاد م. في شهادته بأنه كان تحت ضغط كبير من الجنود المسلحين.

طلب الجندي الناطق بالعربية أن يرافقه م. إلى غرفة أخرى حيث سأل عما إذا كان هناك أي فضة وذهب في المنزل. اعتقد م. أن "معنى السؤال هو أنني سأحمل المال والذهب معي حتى لا يسرق"، فوجه الجندي إلى مزهريّة موجودة في غرفة الصالون بالمنزل، حيث احتفظ بمبلغ 11000 شيكل نقدًا، دخل كسبه من المصالح التجارية التي يملكها. اقترب من الطاولة التي كانت المزهرية عليها وطلب أخذها، لكن الجندي انتزع المزهرية منه.

طلب الجنود من م. فتح الباب المؤدي إلى سقف المنزل، ولكن قبل أن يتمكن من القيام بذلك، صفعه أحد الجنود. وفقًا له، سأله مرة أخرى أين كان يخفي السلاح، "أخبرتهم أنهم فتشوا المنزل بأكمله بالفعل ولم يعثروا على أسلحة لأنه لا يوجد شيء". في هذه المرحلة، أدرك م. أنه سيضطر إلى إخفاء محفظته. "في جيب سروالي، كان لدي محفظة بها 3800 شيكل، بينما كان الجنود مشغولين بالبحث، ألقيت المحفظة على الأرض، ودفعتها بقدمي تحت الأريكة". ومع ذلك، عثر الجنود على المحفظة. في نهاية البحث، أخبر أحد الجنود م. أنهم تركوا كل أغراضه على الطاولة في غرفة المعيشة (الصالون). عندما غادر الجنود، اكتشف م. أنهم كسروا المزهرية واختفى المال، "بحثت في المحفظة وقد شرقت

16 انظر: موقع يوتيوب، سؤال وجواب الحرب، ندوة للجنود، الحاخام إسحاق شيلات، 5.12.2023؛ موقع شجرة الحياة - من يتابع الحاخام دوف كوك، الجنود الذين وجدوا الفضة والذهب في غزة، وأخذوا لأنفسهم، هل يجب إرجاعها؟، 22.5.2024.

جميع الأموال منها". كانت بطاقة هوية ابن م. تحتوي على 1000 شيكل إضافية، والتي "لم يأخذها الجندي الذي فحص البطاقة، ربما رأى أننا كنا نراقبه".

لم يترك الجنود وراءهم أي مرجع رسمي كما يُملّي القانون عليهم عند تنفيذ عملية مصادرة ممتلكات من قبل الجيش. وأكد م.: "لم أتلّق أي وثيقة تؤكد أن النقود قد أخذت مني وأن المبلغ قد سُلِب"، مضيفاً أن الجنود غادروا تاركين المنزل "قايماً قاعد، وقد أعاثوا به خراباً كاملاً. كل شيء خارج الخزائن، حتى ألعاب الأطفال. الملابس والأحذية والفراش، كل شيء متناثر". وفقاً له، "في ذلك اليوم داهموا [الجنود] عدة منازل وسرقوا المال من جميعها". قرر م. عدم تقديم شكوى، لأنه لا يعتقد أن الشكوى يمكن أن تعود بفائدة أو طائل.¹⁷

كما جبت باحثة "ييش دين" شهادة ط. جار م.، الذي اقتحم الجنود منزله هو الآخر في تلك الليلة. تُظهر الشهادة نمطاً متطابقاً تقريباً: قام نحو عشرين جندياً، بعضهم ملثمون، بمن فيهم جندي ناطق بالعربية يدعى عنان، بمداهمة المنزل في منتصف الليل وتفتيشه وسط تهديد ووعيد وشتائم لا تُحصى. مع انتهاء التفتيش اكتشف ط. أن الجنود أخذوا 5000 شيكل نقدًا من غرفته و1350 دولارًا من خزنته، دون ترك أي مرجع. تقدمت منظمة ييش دين بشكوى نيابة عن ط. بشأن عملية النهب المُرتكبة، مما أدى إلى فتح تحقيق في وحدة التحقيقات العسكرية والذي لا يزال جارياً.

17 م. في إفادة لييش دين، ترقوميا، 15.12.2024.

برعاية القانون

تضمن القوانين العسكرية صلاحيات واسعة لقوات الأمن الإسرائيلية لاقتحام منازل الفلسطينيين، إعاقتهم وتوقيفهم عند الحواجز وأجراء عمليات تفتيش في منازلهم وممتلكاتهم دون الحاجة إلى أمر تفتيش، وحتى دون أن تتوفر شبهة ملموسة تتعدى الأسباب العامة والغامضة مثل "خطر على السلام الأهلي".¹⁸ وتناقض هذه الصلاحيات، التي تفتقر إلى المراجعة القضائية، مع المبادئ الأساسية للنظم القانونية الحديثة التي تعترف بحقوق الإنسان الأساسية.

قدمت منظمتا "ييش دين" و"أطباء من أجل حقوق الإنسان" إلتامسا إلى محكمة العدل العليا لتغيير التشريعات والقوانين العسكرية، بحيث يكون تفتيش منازل الفلسطينيين في الضفة الغربية مشروطاً بأمر تفتيش قضائي. رفضت المحكمة العليا الإلتماس وتركت الوضع على حاله، وأذنت للجنود وعناصر الشرطة بمداخلة منازل الفلسطينيين دون أمر قضائي. لا يزال السكان الفلسطينيون عاجزين غزل وليس لديهم أي وسيلة لمعرفة ما إذا كان هذا إجراء قانوني مزعوم أو مجموعة مسلحة تتصرف بعنف لغرض النهب تحت طائلة أو غطاء التفتيش.¹⁹

وهكذا، تحت رعاية التشريع والقانون العسكري والمحكمة العليا، يقتحم الجنود أو عناصر الشرطة الإسرائيليون عنوة منازل الفلسطينيين الأبرياء، الذين لا يشتبهون بأي جريمة، مستخدمين العنف والتهديد ضد أفراد الأسر الفلسطينية. يوقف الجنود الفلسطينيون كل يوم عند الحواجز، وأحياناً يوقفونهم ويعيقون حركتهم لساعات طويلة، ويجرون عمليات تفتيش في سياراتهم وعلى أجسامهم. هذه الإجراءات، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من طبيعة السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين في الضفة الغربية، تؤدي إلى ضرر جسيم لخصوصية وأمن وروتين حياة سكان الضفة الغربية.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نشرت "ييش دين" بالتعاون مع منظمة "نكسر الصمت" و"أطباء من أجل حقوق الإنسان" تقريراً بعنوان "الحياة المُنتهكة: الاقتحامات العسكرية لبيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية". وذكر التقرير أن الاقتحامات العسكرية لمنازل السكان الفلسطينيين ليس مجرد عمل من أعمال الإنفاذ، بل هي جزء لا يتجزأ من آلية السيطرة والقمع التي تمارسها إسرائيل في الضفة الغربية، والتي تشمل التخويف والارهاب وإظهار حضور عنيف في حياة السكان الفلسطينيين. توصل تقرير "الحياة المُنتهكة" إلى استنتاج مفاده أن اقتحامات الجنود للمنازل تنتهك بشكل خطير حقوق الإنسان للفلسطينيين.²⁰

تجري عمليات النهب بانتظام تحت طائلة التفتيش عند الحواجز المداخلة للبيوت، مما يمنح الجنود وعناصر الشرطة صلاحيات غير محدودة تقريباً لغزو الحيّز الخاص للفلسطينيين. لا يوجد لدى الجيش إجراءات

18 أمر بشأن الأحكام الأمنية (يهودا والسامرة) (رقم 1651)، 2009، المواد 67-69.

19 ملف محكمة العدل العليا 2189/20، رابعة عبد العزيز عبد الله حامد وآخرون ضد قائد جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية، قرار المحكمة، 1.9.2021.

20 ييش دين، نكسر الصمت، أطباء من أجل حقوق الإنسان، الحياة المُنتهكة: الاقتحامات العسكرية لبيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية (تشرين الأول/نوفمبر 2020).

مخصصة لمنع النهب، مثل واجب توثيق مرئي لعمليات تفتيش المنازل في الضفة الغربية باستخدام كاميرات الجسم أو واجب تواجد جنديين على الأقل أثناء التفتيش. بالإضافة إلى ذلك، وخلافاً لقانون العقوبات الجنائية المعمول به داخل إسرائيل، لا يشترط تواجد أفراد الأسرة أو شهود نيابة عنهم أثناء إجراء تفتيش داخل منازل السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. في غياب آليات الرقابة الأساسية، يبقى الحيز الخاص للسكان الفلسطينيين عرضة للغزو والاحتحام، مما يتيح للجنود أو لعناصر الشرطة الإسرائيليين سرقة ممتلكاتهم من دون أن يكون بوسعهم حقيقة توثيق ما حدث أو التحقق منه أو الطعن فيه.²¹

شهدت السنوات الأخيرة، وبشكل خاص بعد تشرين الأول/ أكتوبر 2023، زيادة ملحوظة في عدد الحواجز العشوائية التي أقامتها إسرائيل على الطرقات والشوارع في جميع أنحاء الضفة الغربية، وذلك في إطار سياستها لإحكام وتشديد السيطرة على الفلسطينيين. أدى انتشار الحواجز والافتحامات اليومية للبيوت إلى توسيع الحضور والتواجد العسكري في الحيز الخاص للفلسطينيين، مما حوله إلى حيزاً مُعرّضاً للاستغلال واستخدام القوة بشكل تعسفي، والتنكيل، والنهب. يتصرف وينشط الجنود والشرطة في هذه المناطق دون إشراف أو رقابة، بينما يبقى الرادع الوحيد تعقلهم وتقديرهم الشخصي، والذين تأكلوا أو تلبورا بموجب الوعي العام الإسرائيلي القائم على شيطنة وتجريد الفلسطينيين إنسانيتهم وتطبيع ظاهرة النهب.

"أمرنا الجنود بالخروج من السيارة وترك كل ما لدينا في الحقائب أو الجيوب على المقعد الخلفي"

ط.. أحد سكان عورتا في محافظة نابلس، يعمل كحداد في محددة والده. في شهر نيسان/ أبريل 2024 سافر مع والده وابني أخيه إلى قلقيلية للعمل. قرابة الساعة 13:30 من بعد الظهر، وعند اقترابهم من مفترق رئيسي قرب مستوطنة يتسهار، مرت أمامهم مركبة عسكرية من طراز "سافانا".

قال ط.. لـ "ييش دين": "في محيط محطة المسافرين قرب يتسهار، توقفت سيارة الـ"سافانا" وترجل منها جندي ذي خصال جانبية ولحية شقراء وأمرنا بالوقوف بجانب المحطة وإيقاف المحرك". وكان يقف جنود آخرون لحراسة المفترق في المحطة. واصلت سيارة السافانا السفر، وانضم جندي آخر كان يقف في المفترق للجندي الذي أوقف سيارة ط.. وأفراد أسرته. وأكد ط.. أن الجنديين أمراهما بالترجل والخروج من السيارة "وترك كل ما لدينا في الحقائب أو الجيوب على المقعد الخلفي". أفرغ ط.. محتويات جيوبه على المقعد الخلفي، وقال إن هناك 4000 شيكل نقدًا، وشيكات إسرائيلية بقيمة 10000 شيكل، وشيكات فلسطينية بقيمة 5000 شيكل، إضافة إلى مستندات أخرى.

بعد ذلك بوقت قصير، وصلت سيارة جيب عسكرية إلى مكان الحادث وتوقفت بجوار سيارة ط.. ترجل منها جنديان آخران. وفقًا لط..، قام الجندي الملتحي بتفتيش المقعد الخلفي، حيث ترك ط.. أمواله. ثم أعطى الجندي بطاقات هوية الأربعة للجنديين اللذين وصلا في الجيب وغادر هو المكان سيرًا على الأقدام. أعاد الجنود بطاقات هوياتهم، وأمروهم بالسفر شرقًا مهددين إياهم باطلاق نار عليهم إذا

عادوا إلى المحطة. عندما عاد إلى السيارة، اكتشف ط. أن جميع النقود والشيكات والمستندات التي تركها في المقعد الخلفي قد اختفت. وقد أخبر باحثة "ييش دين" أنهم غادروا المكان في حالة من الرعب الشديد.

لم يتلقَ ط. أي موافقة أو مرجع أو وثيقة تشير إلى مصادرة أمواله. على الرغم من أنه تمكن من إلغاء الشيكات، إلا أن النقود فُقدت. عندما سُئل عما إذا كان يريد تقديم شكوى، أجاب ط. أنه لا يرى أي سبب لتقديم شكوى إلى السلطات الإسرائيلية.²²

من بين التحديات الرئيسية في التعامل مع حالات من هذا النوع التي تصل إلى "ييش دين"، صعوبة التمييز بين حالات مصادرة الممتلكات التي يزعم أنها نفذت وفقاً للتشريعات العسكرية، وحالات النهب المحظورة التي سرق فيها الجنود وأخذوا الممتلكات أو الأموال إلى حوزتهم الخاصة. يجوز مصادرة أموال أو ممتلكات الفلسطينيين بموجب أحكام مصادرة الممتلكات والبضائع حسب المادة 74 من لوائح الدفاع في حالات الطوارئ (1945)، وكذلك بموجب المادة 60 من الأمر المتعلق بالأحكام الأمنية (رقم 1651). وتسمح هذه الأحكام للجيش والشرطة بالتحفظ على ممتلكات الفلسطينيين وأموالهم والبت فيها حتى دون إجراءات جنائية، على أساس أن لها صلة بجرائم أمنية، وأحياناً حتى دون السماح لأصحاب الممتلكات باستئناف القرار أمام محكمة.²³

22 ط. في إفادته لـ "ييش دين"، عورتا، 28.4.2024.

23 لسنوات، لم يتمكن الفلسطينيون الذين صودرت ممتلكاتهم من الاستئناف على أعمال المصادرة أمام محكمة عسكرية ولكن طُلب منهم تقديم التماس مباشرة إلى محكمة العدل العليا. بعد الالتماسات المقدمة من "ييش دين" و "المركز لحماية الفرد"، أمرت الدولة بإنشاء لجنة مخصصة لمعالجة عمليات المصادرة، ولكن تقرر أن تطبيق صلاحياتها يسري فقط على الحالات المستقبلية. ملف محكمة العدل العليا 4064/14. إخلاص سايل مصطفى اشتية ضد قائد قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، قرار المحكمة، 10 أيار/ مايو 2017؛ ملف محكمة العدل العليا 7551/17، هور وآخرون ضد القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية، إلتماس للحصول على امر قضائي مشروط، 29.9.2017.

نهب أم مُصادرة؟

تنص أحكام وتعليمات الجيش على أنه عندما يصادر الجنود الأموال أو الممتلكات أثناء تفتيش منزل بملكية خاصة، عليهم ملء تقرير حجز يوثق نوع الممتلكات والمضبوطات التي تم حجزها وسبب مصادرتها، إلا في حالات استثنائية بسبب قيود أمنية تمنع ذلك بوضوح.²⁴ إلا أنه وعلى الرغم من وجود هذه الأحكام والتعليمات الواضحة، تُظهر تجربة "ييش دين" أنه حتى عندما يُزعم أن الأمر يتعلق بمصادرة الممتلكات التي تتم وفقاً للوائح الدفاع في حالات الطوارئ والقوانين العسكرية، عند الممارسة العملية؛ في كثير من الحالات لا تُقدم أية مستندات ولا توجد وثائق مُرتبة ومنتظمة، ولا يُسمح للضحايا بأي شكل من الأشكال استيضاح المسألة أو الاستئناف عليها.

15/06/2016 03:37

035694526

PATZAR

PAGE 01/01

כלמ"ס
-2-

התקבל
משרד עורכי-דין מיראלי סמדר
19-06-2016

מחנה בדבר תפיסת טובין
מוטוקף סמכותי לפי תקנה 84 ו-120 לתקנות ההגנה (שעת חירום), 1945 ולפי סעיף 60 לחוק בדבר
הוראות ביטחון (נוסח משולב) (יוהודה ושומרון) (מס' 1651) התשי"ט, 2009, ולאור מידע שהצטבר בדבר
נורמלי הביטחון בעניין של
שירות עבור התאחדות בלתי מותרת, קיבל כספים מהתאחדות בלתי מותרת, מסלול ברכוש של
התאחדות בלתי מותרת.
תפסתי את הטובין המפורטים להלן.
ביום

מחנות	כמות	הערות
1.		
2.		
3.		
4.		
5.		
6.		
7.		
8.		
9.		
10.		

באשרותוך להשיג על התפיסה בלשכת היועץ המשפטי ליהודה ושומרון, בפקס 02-9977326.
טלפון לוידוא קבלת פקס 02-9977071.

מרטי הקצין: _____
חתימת הקצין: _____
מרטים וחתימת התושב שהיה נוכח בעת התפיסה _____

مثال على استمارة مُصادرة كما سُلّمت لأيدي ييش دين

²⁴ تظهر تعليمات توثيق الممتلكات المُصادرة في اثنتين من تعليمات الأحكام، تم الكشف عن تفاصيلهما بعد التماس من مركز حماية الفرد (هاموكيد). لا زلنا لا نملك النص الكامل لهذه التعليمات، ولم تُنشر سوى بعض البنود والمواد منها في جواب الدولة على الالتماس: ملف محكمة العدل العليا 3174/16، المركز لحماية الفرد ضد القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية، جواب المُدعى عليه، 5.1.2017.

على مر السنين، وثقت منظمة "ييش دين" عددًا من الحالات التي قام فيها الجنود بشكل رسمي مزعوم (ظاهريًا) بمصادرة الأموال النقدية والأشياء الثمينة من الفلسطينيين. دون تحرير أية وثائق رسمية ودون ترك أي مرجع أو أي وثيقة تشهد على المضبوطات ذاتها بين يدي أهل الدار. وبعد توجّهات المنظمة إلى مكتب المدعي العام العسكري، تم إبلاغها إن الحديث يدور عن مصادرة منتظمة وأنه تم تحويل المرجعيات المواتية. تُدير "ييش دين" ملفًا من عام 2016، حينما داهمت قوات الأمن الإسرائيلية منزلين لأم وابنها في قرية فلسطينية وأخذت منهما نحو 50 ألف شيكل و 4000 شيكل على التوالي، دون أي توثيق أو مرجعية. وبعد أشهر فقط، وعقب توجّهات وخطابات متكررة للنيابة العسكرية، اتضح أنها عملية مُصادرة نفذها عناصر الشرطة، لأسباب أمنية مزعومة. ومع ذلك، بعد بضع سنوات، تم إبلاغ "ييش دين" بأن ملف التحقيق - الذي تم فتحه بعد شكوى بشبهة النهب - قد أرشف منذ العام 2016، ولكن رفضوا إبلاغ "ييش دين" بسبب الأرشفة والاعلاق أو إذا ما كان التحفظ على الأموال قانونيًا. ورغم التوجّهات الكثيرة للجيش، الشرطة، قسم التحقيق مع رجال الشرطة (ماحش)، لم يبلغ "ييش دين" إلى يومنا هذا أي مرجع رسمي يسمح لأصحاب الممتلكات المصادرة بالمطالبة باستعادتها. وهكذا، لم تُترك للأم وابنها، الذين سُلبت أموالهم، أي إمكانية فعلية لاستعادة ممتلكاتهم، على الرغم من احتمال كونها مصادرة زائفة.

في أعقاب الشكاوى المتكررة التي قدمتها منظمة "ييش دين" فيما يتعلق بالحالات التي استولى فيها الجنود على ممتلكات خاصة لفلسطينيين في غياب أي توثيق، وهي ظاهرة تُثير الشك إزاء القيام بالنهب، أعلن الجيش في عام 2016 عن تعديل للتعليمات ذات الصلة. وذكرت النيابة العسكرية في جوابها لمنظمة "ييش دين" أن "القوات العاملة في الضفة الغربية تتلقى تعليمات بشكل عام بترك مرجع عند القيام بضبط والتحفظ على ممتلكات"، وأنه في أعقاب عيوب وتقصيرات مكتشفة في عملية تطبيق هذه التعليمات، سيجري استيضاح وتقليم وحشد للأحكام والإجراءات.²⁵ إلا أنه وعلى الرغم من هذا الالتزام، واصلت "ييش دين" منذ ذلك الحين توثيق الحالات التي صادر فيها الجنود ممتلكات أو أموالاً فلسطينية، دون إعطاء أصحابها أية مرجعيات أو وثائق. وفي الحالات التي تم فيها تقديم مراجع على المصادرة، تم ذلك بأثر رجعي وفقط بعد طلب رسمي من قبل المنظمة.

وفي غياب شهادة رسمية أو مرجع رسمي، لا يمكن للفلسطينيين الذين سُلبت ممتلكاتهم منهم معرفة ما إذا كانت مصادرة أو عملية نهب جملة وتفصيلاً، ولا يملكون إمكانية الطعن على القرار أو الاستئناف عليه أمام المحاكم والهيئات القضائية المختصة في حال المصادرة أو إمكانية الاشتكاء في حال القيام بالنهب. من الناحية القانونية والعملية، يجب أن تمتثل أي مصادرة للممتلكات أو المال النقدي للقواعد والأحكام المنصوص عليها في القانون. إذا كانت مصادرة بطابع رسمي، ينبغي على الجنود وعناصر الشرطة الإسرائيليين الامتثال للإجراءات والأحكام المُلزِمة بتوثيق منتظم للعملية، وإعطاء مرجعاً أو وثيقة رسمية لأصحاب هذه الممتلكات. في غياب كل هذا، لا يمكن اعتبار فعلهم إجراءً قانونيًا، بل سرقة تحت طائلة عملية عسكرية.

في ظل الانفاذ المتهاون لواجب التوثيق والإشراف، فإن الممارسات العسكرية المتمثلة في اقتحام المنازل ومصادرة الممتلكات تترك الممتلكات والمنازل الفلسطينية عرضة للسرقة وتخلق ظروفًا مواتية للاستغلال

25 المدعي العام العسكري في جوابه لـ "ييش دين". أحكام تسليم توثيق عند ضبط ممتلكات وأغراض ثمينة وشبهات بتنفيذ قوات الجيش الإسرائيلي لعمليات نهب، 3.2.2016؛ ييش دين، صاغ الجيش إجراءً جديداً بشأن مصادرة الممتلكات الفلسطينية (حزيران/ يونيو 2016).

التعسفي للسلطة والنهب المنهجي. في مواجهة قوة الجنود الإسرائيليين المطلقة، يُترك الفلسطينيون العزل وممتلكاتهم دون حماية، تحت رحمة قوات الأمن الإسرائيلية. وهكذا، أصبح نهب الممتلكات الفلسطينية جزءًا لا يتجزأ من واقع السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين؛ تكمل هذه الظاهرة حراكًا أوسع من النهب والسلب المؤسساتي والمنهجي للفلسطينيين في الضفة الغربية، والذي تنفذه الدولة الاسرائيلية من خلال استخدام القانون الإسرائيلي والقوانين والأحكام العسكرية التي تسمح بمصادرة الأراضي، وإعلان أراضي الدولة وإضفاء الشرعية على المستوطنات والبلد الاستيطانية المبنية على الأراضي الخاصة.

"طلب مني الجنود الكشف عن الرمز وفتح الخزنة"

يقطن ر. مع زوجته وأطفاله في مدينة الخليل، في الطابق السفلي يعيش أحد أبنائه مع زوجته. وبتاريخ 8 أيار/ مايو 2023، الساعة 2:00 صباحًا، إقتحمت قوات الأمن الإسرائيلية باب مدخل المنزل بواسطة عبوة ناسفة. قال ر. لـ "بيش دين": "نهضت وغادرت غرفة النوم لأرى ما يحدث". وتابع في حديثه لباحثة "بيش دين": "رأيت الكثير من الجنود خارج المنزل ونحو 10 جنود ومعهم كلب داخل الشقة. أمرونا باللغة العربية أن نتجمع جميعًا في غرفة واحدة وتركوا جنديًا واحدًا لحراستنا، وفي كل غرفة دخلوها لغرض التفتيش أغلقوا الباب خلفهم، حتى لا نتمكن من رؤية ما يجري داخل الغرفة". ويشير في إفادته أن عملية التفتيش كانت بغاية العنف، "قام الجنود بقلب جميع الأثاث، ومزقوا تنجيد الأريكة وأفرغوا محتويات الخزائن". في إحدى الخزائن كانت هناك خزانة صغيرة، مقفلة بواسطة رمز. وأكد أن "الجنود طلبوا مني أن أكشف لهم الرمز السري وفتح الخزانة". في الخزانة كان هناك 2000 شيكل نقدًا ومجوهرات اشتراها لابنته كهدية - إسوارتان من شبه الذهب وقلادة فضية. واستطرد ر. "عندما غادر الجنود، قرابة الساعة 3:40، دخلت الغرفة لأرى ما حدث. بعد التفتيش، كانت الخزانة فارغة".

عندما اكتشف أنه تم التحفظ على أمواله وممتلكاته، خرج ر. إلى الطريق الرئيسي، حيث كان الجنود لا يزالون يقفون. خرجت إليهم وقتلت إنهم أخذوا منا المال والذهب. أجبني جندي ناطق بالعربية: "قدم شكوى إلى الشرطة". قال ر. إن الجنود فتشوا أيضًا شقة ابنه، التي تقع في المبنى ذاته وطابق واحد تحت منزله، مؤكدًا أن لدى ابنه أيضًا خزانة في المنزل والتي عثر عليها الجنود وطلبوا من ابنه الإفشاء برمز الخزانة لهم، وبعد إحالة الابن إلى غرفة مجاورة "أخذوا 2100 شيكل وسلسالين ذهبيين بوزن 50-40 غرامًا وخاتمًا ذهبيًا واحدًا"²⁶. في اليوم التالي جاء ر. إلى شرطة الخليل وقدم شكوى، في حين لم يرغب ابنه في تقديم شكوى إلى السلطات الإسرائيلية.

في حزيران/ يونيو 2023، التمت "بيش دين" نيابة عن ر. للنيابة العسكرية مطالبة بفتح تحقيق في هذه القضية. وزعمت النيابة العسكرية في جوابها لـ "بيش دين" أن عناصر شرطة أجروا التفتيش وعليه، تمت إحالة الشكوى إلى قسم التحقيقات مع عناصر الشرطة (ماحش).

بعد بضعة أشهر، اتصل ممثل عن قسم التحقيق مع عناصر الشرطة بـ"ييش دين" وطلب حضور ر. للإدلاء بشهادته. ومع ذلك، بعد أن فقد ابنه تصريح عمله في إسرائيل، قرر ر. التخلي عن حقه في الشهادة لأنه كان يخشى المزيد من الأذى له. في 8 تشرين الأول/نوفمبر 2023، تلقت "ييش دين" خطاباً إزاء إغلاق ملف الشكوى، دون فتح تحقيق في الأمر. وجاء في خطاب قسم التحقيق مع عناصر الشرطة (ماحش) "بعد فحص شكواك، وبعد النظر في جميع التبريرات المطلوبة، تقرر [...] أن الظروف بالعموم وكنل غير مناسبة لفتح تحقيق، لأن الإجراء الجنائي لا يشكل إطاراً ملائماً لاستيضاح هذا الحدث".²⁷ بالإضافة إلى الأموال والممتلكات التي تم التحفظ عليها ولم يتم إعادتها، لم يستلم أفراد عائلة ر. بطاقات هوياتهم واضطروا إلى استصدار بطاقات جديدة.



المطبخ في منزل ر. بعد المداهمة والتفتيش

27 مكتب النيابة العامة، قسم التحقيق مع عناصر الشرطة ردًا لـييش دين، بلاغ إغلاق ملف 8.11.2023.

سياسة الإخفاق في التحقيق

وكما ذكرنا، يتعامل الجيش مع جرائم النهب بشدة وينظر إليها بخطورة كبيرة، ولكن، على الورق، حيث تنص سياسة التحقيق العسكري على أنه في الحالات التي تثير الشبهات بالنهب، سيتم فتح تحقيق فوري، دون الحاجة إلى تحقيق أولي يتم في نهايته تحديد ما إذا كان هناك مجال لفتح تحقيق جنائي.²⁸ يبدو أن العديد من تقارير النهب تؤدي إلى فتح تحقيق فوري وتلقائي، ولكن حتى في هذه الحالات يتم إغلاق الغالبية العظمى من الملفات قبل المحاكمة، كما هو الحال في معظم التحقيقات التي تتعامل مع جرائم يشتهب في ارتكابها من قبل الجنود الإسرائيليين ضد الفلسطينيين.²⁹

بحسب رصد "ييش دين"، بين عامي 2013-2023 ألت فقط 6 ملفات تحقيق في الشرطة العسكرية والتي تناولت جرائم النهب إلى توجيه لوائح اتهام ضد الجنود، خمسة منها في السنوات 2013-2014. تشير هذه الأرقام، بأدنى تقدير، إلى أن جرائم النهب لم تكن محور اهتمام مكتب النيابة العامة العسكرية طوال سنوات عديدة.³⁰

خلال تلك السنوات، 2013-2023، ساعدت "ييش دين" 52 ضحية جريمة فلسطينيين في تقديم شكاوى إلى النيابة العسكرية ووحدة التحقيق مع عناصر الشرطة فيما يتعلق بعمليات نهب مشتبه بها.³¹ لم تفتح ملفات تحقيق في 22 شكوى وصلت إلى النيابة العسكرية، بينما لم تؤد الشكاوى الثلاث التي أحيلت إلى وحدة التحقيق مع عناصر الشرطة إلى فتح تحقيق. وأسفرت الشكاوى المتبقية البالغ عددها 27 شكوى المقدمة بمساعدة "ييش دين" عن فتح تحقيق جنائي من قبل الشرطة العسكرية، وانتهت 25 منها بإغلاق ملف التحقيق دون توجيه لائحة اتهام. تم إغلاق تحقيق آخر بعد أن قررت المشتكية عدم الإدلاء بشهادتها أمام محققى الشرطة العسكرية خوفاً من عودة الجنود إلى منزلها، ولا يزال ملف تحقيق واحد من عام 2023 رهن التحقيق في إطار نظام إنفاذ القانون العسكري.

أي أنه من أصل 51 شكوى قدمتها منظمة "ييش دين" نيابة عن ضحايا الجريمة الفلسطينية للاشتباه في تعرضهم للنهب على مدى عقد وانتهى التعامل فيها - لم تؤل أي منها إلى توجيه لوائح اتهام أو إلى اتخاذ أي

28 وفقاً للسياسة العسكرية، عندما لا يكون هناك اشتباه واضح في أن جندياً قد ارتكب جريمة جنائية، سيتم إجراء فحص أولي في نهايته سيتم اتخاذ قرار بفتح تحقيق في وحدة التحقيقات العسكرية من عدمه. من ناحية أخرى، في الحالات التي يشتهب فيها في ارتكاب جرائم نهب أو إساءة معاملة المعتقلين أو قتل المدنيين الفلسطينيين "ليس في إطار القتال الفعلي" في الضفة الغربية، هناك التزام بفتح تحقيق جنائي على الفور (على الرغم من أن هذا الالتزام لا يتم تنفيذه باستمرار). انظر، على سبيل المثال، فريق لفحص وتطبيق تعليمات التقرير الثاني للجنة العامة لفحص الحادث البحري بتاريخ 31.05.10 حول موضوع الفحص والتحقيق في إسرائيل في الشكاوى والادعاءات عن انتهاكات قوانين الحرب بموجب القانون الدولي، تقرير كشف حساب (تقرير تشيخانوفر)، آب/ أغسطس 2015، ص. 8 : موقع النيابة العسكرية. التعامل مع الأحداث الاستثنائية في إطار حرب "السيوف الحديدية"، 24.2.2024.

29 انظر، على سبيل المثال: ييش دين، ورقة مُعطيات: إنفاذ القانون على الجنود المُشتبهين بالاعتداء على الفلسطينيين وممتلكاتهم، تلخيص مُعطيات 2018-2022 (كانون الأول/ ديسمبر 2024).

30 تجدر الإشارة إلى أنه في جميع أنواع الجرائم التي يرتكبها الجنود ضد الفلسطينيين، فإن معدل الشكاوى التي تؤدي إلى الملاحقة القضائية ضئيل: فقد بين رصد "ييش دين" لاداء نظام إنفاذ القانون العسكري أنه بين عامي 2018-2022، ألت نحو 1,5% فقط من الشكاوى المقدمة إزاء اعتداء الجنود على فلسطينيين إلى توجيه لوائح اتهام، معدل منخفض بشكل خاص، والذي يتضاءل أيضاً أمام عدد الحالات الفعلية والتي لم يتم تقديم شكاوى بشأنها على الإطلاق. لتفاصيل أوفى: ييش دين، ورقة مُعطيات: إنفاذ القانون على الجنود المُشتبهين بالاعتداء على الفلسطينيين وممتلكاتهم، تلخيص مُعطيات 2018-2022 (كانون الأول/ ديسمبر 2024).

31 تم تقديم 49 شكوى للنيابة العسكرية و3 شكاوى لوحدة التحقيق مع عناصر الشرطة.

إجراء جنائي ضد الجنود أو عناصر الشرطة. وبالتالي، حتى عندما يتغلب الفلسطينيون على خوفهم وتخوفاتهم ويجرؤون على تقديم شكوى ضد أفراد قوات الأمن لسرقة ممتلكاتهم، تطمح فرص أن تؤدي هذه الشكوى إلى تحقيق فعال أو ملاحقة قضائية أو أي تدابير ضد الجنود أو عناصر الشرطة المعنيين إلى الصفر ولا تكاد تذكر. وبالتالي، فإن نظام إنفاذ القانون العسكري يبعث برسالة واضحة مفادها أن نهب ممتلكات الفلسطينيين لا يؤدي إلى تحميل مسؤولية جنائية وفرض عقاب، وأن الجنود الذين ينهبون الأموال والممتلكات يتصرفون في حيز يضمن لهم حصانة شبه مطلقة.

تُظهر تجربة "ييش دين" أنه حتى في حالات فتح تحقيق لدى الشرطة العسكرية، عادة ما يجري ببطء يفقد للمهنية، وسط تجاهل للأدلة المتاحة أو المعلومات الأساسية. على سبيل المثال، تم استجواب الجنود المشتبهين في تنفيذ عمليات نهب بعد أشهر من الحادث وادعوا أنهم لا يتذكرون تفاصيل القضية، وهي حقيقة تجعل من الصعب للغاية إثبات ادعاء النهب وتوؤل بالتحقيق إلى طريق مسدود. تكشف مراجعة ملفات التحقيق المفتوحة في أعقاب تقديم شكاوى عن عمليات نهب، بما في ذلك نهب الأموال والذهب والممتلكات الثمينة الأخرى، أن أغلقت العديد من ملفات التحقيق إثر فشل سلطات إنفاذ القانون في العثور على أدلة تربط بين الجناة والجريمة. في بعض الحالات، فشلت بالعثور على القوة العسكرية الفاعلة ميدانياً بالمنطقة. هذا الإخفاق هو خير دليل على أوجه القصور والعيوب الجوهرية في آلية التحقيق العسكري، فضلاً عن الافتقار إلى إجراءات توثيق أساسية كان من المفترض أن تُمكن من التعرف على الجنود الذين تواجدوا خلال تفتيش منزل معين في وقت معين.³² يعكس الإخفاق المنهجي في إنفاذ القانون إزاء جريمة النهب فشلاً هيكلياً عميقاً أو سياسة متعمدة، مما يشير إلى الدعم الذي يقدمه النظام بأكمله للجنود الذين يؤذون الفلسطينيين.³³

32 ييش دين، "لم يُوفّق بالعثور على الجاني": إخفاقات جهاز إنفاذ القانون في التحقيق مع جنود وشرطيين ومقاضاتهم إثر ارتكابهم لمخالفات جنائية ضد فلسطينيين في الضفة الغربية (كانون الأول/ ديسمبر 2018).

33 ييش دين، ورقة مُعطيات: إنفاذ القانون على الجنود المشتبهين بالاعتداء على الفلسطينيين وممتلكاتهم، تلخيص مُعطيات 2018-2022 (كانون الأول/ ديسمبر 2024).

"لم يُصادر شيء خلال التفتيش الذي أجرته القوة في منزل موكلك"

ع. هو مزارع يعيش في بلدة عرب الرشيدة جنوب شرق بيت لحم. في 26 حزيران/يونيو 2022، تواجد مع عائلته في طوباس، حيث مارسوا العمل الزراعي خلال أشهر الصيف. كان منزلهم في عرب الرشيدة خالياً حينما اقتحمه الجنود قرابة الساعة 4:00 فجراً. تلقى ع. رسالة حول الأمر من أقاربه، الذين أخبروه أن الجنود يتواجدون داخل منزلهم. تم تفتيش منزل ع. دون تواجد أي من أفراد الأسرة فيه، ودون أن يشهدوا ما كان يحدث داخل المنزل. ويؤكد ع. أنه عند عودتهم إلى منزلهم، اكتشفت أفراد الأسرة أنه تم تدمير وإتلاف ممتلكاتهم وقد أعاثوا الخراب بمنزلهم، "تضررت الخزائن، وتم إتلاف الممتلكات ورمي محتويات الخزائن على الأرض وتكسير البلاط". وأضاف ع. قائلاً إن الأسوأ من ذلك كله هو "أنهم سرقوا 400 غرام من الذهب"، مؤكداً "يشمل خاتم وأساور وسنسل زوجتي وبناتي"³⁴.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تقدمت منظمة "بيش دين" بشكوى إلى النائب العام للشؤون العملياتية، مطالبة بفتح تحقيق في هذه القضية. وأرفقت الشكوى، من بين جملة أمور، بشهادة التأمين والكفالة على المجوهرات كدليل على وجودها. في نيسان/أبريل 2023، أجابت النيابة العسكرية قائلة إنه بعد تلقيها مخرجات الفحص الأولي، تقرر عدم فتح تحقيق في الشرطة العسكرية. وفقاً لجواب النيابة، لم يذكر ع. في إفادته أنه ليس الجنود هم بالضرورة من أخذ المجوهرات، وبالتالي "لا يمكن الاستنتاج من مخرجات الفحص أن القوة التي شاركت في العملية يوم الحدث بمنزل موكلك هي من أخذت المجوهرات بالفعل". قررت النيابة العسكرية عدم اتخاذ أي إجراءات كما يتبين من جوابها القائل إنه "لم يُصادر شيء خلال التفتيش الذي أجرته القوة في منزل موكلك".³⁵ يثير هذا الجواب تساؤلات، لأنه إذا لم تتم أية مصادرة، كما أفادت النيابة، فلا مجال من عدم استخلاص أن الأمر يعزز الاشتباه بارتكاب جريمة نهب، ورغم ذلك قررت النيابة العسكرية عدم التحقيق في الحدث.

في كانون الثاني/يناير 2024، طعن الفريق القانوني بـ"بيش دين" بقرار عدم فتح تحقيق في الشرطة العسكرية بهذه الحادثة. وجاء في الاستئناف والطعن على القرار بأن إجراء التحقيق الفعال الوحيد الذي تم تنفيذه هو جبي إفادة من ع.، في حين لم يستدع أي من أفراد العائلة للإدلاء بشهاداتهم، واتخذ القرار بعدم فتح تحقيق من دون استيضاح أية قوة عسكرية تواجدت في المنزل وما كان الهدف من ذلك في المقام الأول. وطالب الاستئناف بفتح تحقيق في الشرطة العسكرية على الفور وإجراء إجراءات تحقيق أساسية، مثل استيضاح هوية الجنود المشاركين في التفتيش واستدعاءهم للإدلاء بإفاداتهم. ووفقاً للاستئناف، فإن "فهم الغرض من التفتيش هو أمر جوهري وضروري لتحديد ما إذا كانت جريمة جنائية قد ارتكبت".³⁶

في 28 آب/أغسطس 2024، أبلغت النيابة العسكرية ييش دين أن الاستئناف قد رفض. وجاء في إشعار الرفض أنه "فيما يتعلق بادعائك بشأن إخفاء المجوهرات الذهبية، فإن مراجعة جميع المواد التي تم جمعها تبين أنه لا يمكن تحديد ما إذا كانت موجودة بالفعل في منزل موكلك عند إجراء

34 ع. لـ"بيش دين"، عرب الرشيدة، 5.7.2022.

35 نيابة الشؤون العملياتية لـ"بيش دين"، شكوى حول نهب أموال ع. وإتلاف ممتلكاته من قبل جنود الجيش الإسرائيلي، 24.4.2023.

36 ييش دين للمدعي العام العسكري، استئناف على قرار عدم فتح تحقيق نيابة عن موكلنا، 3.1.2024.



المطبخ في منزل ع. بعد الاقتحام والتفتيش

عدم الثقة بالسلطات الإسرائيلية

أدت السياسة الإسرائيلية المنتهجة من عقود طوال والمتمثلة في منح الحصانة فعليًا وعدم إنفاذ القانون على الجنود وعناصر الشرطة المعتدين على الفلسطينيين إلى عزوف الكثير من ضحايا الجريمة الفلسطينيين عن الاشتكاء إثر قيام قوات الأمن الإسرائيلية بالاعتداء عليهم. ويزداد عدم الثقة بالسلطات الإسرائيلية بسبب حقيقة أنه حتى الحالات التي فُتح تحقيق فيها بالكاد تؤول إلى أي خطوات عملية ضد الجناة، وبكل تأكيد لا تؤدي إلى إعادة الممتلكات المسروقة.

بالإضافة، يضطر ضحايا الجريمة الفلسطينيون إلى التعامل مع نظام غير مُتاح يصعب عليهم تقديم الشكاوى. رغم أنه ظاهريًا بالإمكان تقديم شكوى في أحد مكاتب التنسيق والاتصال العاملة في الضفة الغربية، إلا أن تجربة "ييش دين" تظهر أنه العديد من الشكاوى لا تُحال إلى هيئات التحقيق المعتمدة، أو تُحال بتأخير كبير. يضطر ضحايا الجريمة الفلسطينيين في حالات كهذه، في هذه الحالة، للجوء والاعتماد على وسطاء، محامين أو منظمات حقوق إنسان مثلًا، من أجل تقديم شكوى. وحتى حينما ينجح ضحايا الجريمة بالاشتكاء، في أحيان كثيرة، لا يعرفون ما يتوجب عليهم إحالة شكواهم إلى الشرطة الإسرائيلية أم الجيش الإسرائيلي، لأن القوة التي داهمت منزلهم لا تكشف عن هويتها.

لا ينظر السكان الفلسطينيون إلى الجيش الإسرائيلي كجهة يمكن من خلالها التماس العدالة أو النجدة، بل ينظرون إليه على أنه جسم مُحتل قاعم وخطير. وبالفعل، في واقع سيطرة عسكرية على جميع جوانب الحياة اليومية، والتي تنطوي على انتهاكات منهجية ومتواصلة لحقوق الإنسان، يصعب التوقع من الضحايا أن يلجؤوا إلى الجهة المسؤولة عن القمع ذاته لتحصيل حقوقهم ولتحقيق العدل القانوني.

يتمتع العديد من ضحايا الجريمة عن تقديم شكوى خشية أن يؤدي محض التوجه إلى مزيد من الضرر لهم أو لأفراد أسرهم، عبر إلغاء تصاريح الدخول أو تصاريح العمل لهم على سبيل المثال لا الحصر. في بعض الأحيان، يتراجع الفلسطينيون ضحايا الجريمة الذين تقدموا بشكوى بالفعل ويعزفون عن الإدلاء بشهاداتهم وإفاداتهم في الشرطة العسكرية أو وحدة التحقيق مع عناصر الشرطة، خوفًا من التعرض لهم أنفسهم. ترى سلطات إنفاذ القانون الإسرائيلية في غياب شكوى أو شهادة من المشتكي، حجة لإغلاق ملف التحقيق أو عدم فتح تحقيق في المقام الأول.

ترك الجزدان فارغًا، "تم أخذ المال، 8000 شيكل"

يعيش الزوجان م. وس. مع أطفالهما الخمسة في قرية سالم، محافظة نابلس. يعمل م. موظفًا في مكتب محافظ نابلس لدى السلطة الفلسطينية وتعمل س. في صيدلية بملكهم. كما يملك الزوجان سيارة أجرة يقودها م. في ساعات ما بعد الظهر لتحصيل دخل إضافي.

في 22 أيار/ مايو 2023، قرابة الساعة 2:00 صباحاً، استيقظت العائلة على طرق الباب بصوت عال. فتح م. الباب ووجد مجموعة من الجنود، بعضهم ملثمين، يقتحمون المنزل. أخبر م. الجنود أن هناك أطفالاً في المنزل؛ ومع ذلك، دفعه أحدهم وأمره بالجلوس على كرسي في غرفة المعيشة. قالت س. لـ"ييش دين": "تشبث الأطفال الخمسة بي، وأمسكوا بملابسي مرتجفين خوفاً".

دخل جنود إضافيون المنزل برفقة كلب غير مكموم. جمعوا أفراد العائلة في غرفة الصالون (المعيشة)، وطلبوا هواتفهم الخليوية، وباشروا بتفتيش المنزل. عندما دخل الجنود غرفة الأطفال، طلبت منهم س. إخراج محافظتها التي كانت هناك. وأكدت أنه "على الرغم من أن الجنود رفضوا السماح لي بالدخول، دخلت وأخذت الجزدان". أمسك أحد الجنود بيدها بقوة وصرخ في وجهها لتصمت. أمسك جندي آخر، ملثماً، بيدها الأخرى وأخذ جزدانها. حاولت س. أن تحاور الجندي باللغة الإنجليزية: "أخبرته أنها أموال الصيدلية"، لكنه أسكتها وأمرها بالعودة إلى غرفة المعيشة. حيث كانت العائلة محتجرة. ووفقاً لما ذكره م.، توصلت زوجته إلى الجنود لإعادة جزدانها، ولكن دون جدوى.

أثناء التفتيش، وجد أحد الجنود صورة على هاتف م. يظهر فيها حاملاً بندقية. وأوضح م. أنه يخدم في الشرطة الفلسطينية (التي تعمل تحت رعاية إسرائيلية). لكنه قال إن الجنود بدأوا في شتمه وتهديده بالسلاح. كما قبض الجنود على شقيق م.، الذي يعيش بالقرب، وأحضره إلى منزل م. وس. فيما قام الجنود بتقييد الأخوين بالأصفاد وفصلهما عن زوجة م. وأطفاله. جلس م. في صمت، مكبل اليدين، بينما استمر التفتيش نحو ساعتين. وأكد في وصفه أنه بالوقت الذي كان هو وشقيقه مكبلان بالأصفاد، قلب الجنود محتويات المنزل رأساً على عقب، "أفرغوا الخزائن، ومزقوا المفروشات بسكين وكسروا الأثاث". قالت س. إنه قرابة الساعة 4:45 سمعت زوجها يتحدث بالعربية، فأدركت أن الجنود قد غادروا. "خرجت ووجدت زوجي وأخيه مقيدين ومكبلين. فككت الأصفاد وعدت للتحقق من الجزدان". مؤكدة أن الجزدان ترك فارغاً، "أخذوا المال، 8000 شيكل. كان معظم المال في أوراق من فئة 200 شيكل، وبعضها من فئة 100، وبعضها من فئة 50". لم يتلق الزوجان أي مستند يشير إلى أن الممتلكات أو الأموال قد أخذت منهما. بعد مداوالت طويلة، قرروا عدم تقديم شكوى، خوفاً من أن تؤدي الشكوى إلى مضاعفات مع السلطات العسكرية.³⁷



صور من منزل الزوجين م. و س.

37 م. وس. في إفادتهما لـ"ييش دين"، حوارة، 25.5.2023.

تلخيص

تعكس الشهادات الواردة في هذا التقرير جانباً آخر من السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين في الضفة الغربية. لا تكتفي دولة إسرائيل بالعمل دون كلل أو ملل لوضع يدها والاستيلاء على أراضي الفلسطينيين فحسب، بل يبدو أن هناك نمطاً من كسب الربح غير المشروع ينتهجه الجنود وعناصر الشرطة الإسرائيليين الذين يقومون بنهب ممتلكات وأموال السكان الفلسطينيين بالضفة الغربية.

تُظهر الأدلة المتراكمة التي وصلت "ييش دين" أن هذه ظاهرة واسعة الانتشار، وتتناقض تناقضاً تاماً والقانون الدولي والقانون العسكري، تتجاهلها السلطات الإسرائيلية تجاهلاً شبه مطلق. عملياً، لا يوجد أي إنفاذ تقريباً للجرائم من هذا النوع، من بين جملة من الأسباب، لصعوبة إثباتها، ولأن النظام الإسرائيلي لا يثق في شهادات الفلسطينيين، مقابل الثقة العمياء في روايات الجنود. في بعض الحالات، لا تكثر سلطات إنفاذ القانون الإسرائيلية حتى بفتح تحقيق؛ وتنتهي التحقيقات في الملفات المفتوحة بإغلاق الملفات، بينما تُشير معاينة مواد ملفات التحقيق المُغلقة إلى إخفاقات خطيرة ووخيمة في التحقيق. تُشير عدم كفاءة نظام إنفاذ القانون الإسرائيلي في التعامل مع هذه الحالات إلى سياسة متسقة بشراكة جميع مركبات النظام – الجنود في الميدان، السلك القيادي والنيابة العسكرية، التي تُتيح بغض أطرافها عمليات النهب بل وأنها تشرعنها وترخصها.

تحت رعاية القانون العسكري، الذي يسمح باقتحام المنازل وإجراء عمليات تفتيش دون إشراف أو رقابة على الحواجز، وفي غياب عمليات إنفاذ فعالة للقانون على الجنود المجرمين، يسرق وينهب الجنود وعناصر الشرطة ممتلكات وأموال الفلسطينيين منهم، وأحياناً تتخلل ذلك إهانات وتحت طائلة التهديد. تستغل قوات الأمن الإسرائيلية سلطتها في نظام السيطرة على السكان المحليين، وحقيقة تعرض منازل الفلسطينيين للاقتحام التعسفي والافتقار إلى إنفاذ القانون من أجل نهب الأموال والممتلكات الفلسطينية.

بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية، الذين يعانون بالفعل من انتهاك خطير لحقوق الإنسان، أصبح النهب مكوناً آخر في نظام قمعهم تحت الاحتلال الإسرائيلي، الساعي إلى الاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم. في غياب أحكام وتعليمات ملزمة لكيفية إجراء عمليات التفتيش وفي ظل سياسة غض الطرف عن هذه الظاهرة، فإن الفلسطينيين في الضفة الغربية، الذين يعتبرون بموجب القانون الدولي محميين، يُتركون عُزلاً معرضين للنهب المنهجي الذي يكمل حراك أوسع من قبل إسرائيل لسلبهم كل ما هو ملكهم.